

طبيعة الصادرات الأوروبية لاسرائيل ، ناهيك عن ان النسبة العالية مما تبقى من صادرات
أوروبية لاسرائيل انما هي عبارة عن سلع استثمارية .

أوروبا ، منتجة للمواد الخام .٠٠ ام وسيط ؟!

السؤال الذي يطرح ؟ من غير الطبيعي ان تكون أوروبا مصدرة للمواد الخام ، لسببين ،
انها تفضل تصنيع موادها الخام ، والثاني انها مستوردة للمواد الخام ، اذا من اين
لها ان تصدر لاسرائيل ؟

الواضح ان أوروبا تقوم بمهمة الوسيط بالنسبة لتوريد المواد الخام لاسرائيل ، اي انها
تقوم باعادة تصدير المواد التي تستوردها . ولكن لماذا لا تستورد اسرائيل مباشرة من
المصدر الاساسي ؟ هنا تأتي العقبة السياسية والتي تتكفل أوروبا بتذليلها ، حيث تلعب
دور الطرف الثالث والذي هي صديق المورد المجهول والمستورد . وليس ضروريا ان
تبحر السفينة من البلد المورد الى احدى دول السوق وبعد ذلك الى اسرائيل ، فمن الممكن
ان تسجل السفينة المحملة ان وجهتها هذا البلد الاوروبي او ذاك ، وليس من احد يمكن
له ان يراقبها بعد ذلك ، ومسألة الاوراق الثبوتية عن وجهة سير السفينة ، وشهادة التفريغ
وغيرها ، مسائل يمكن « تطبيتها » بسهولة . وفي هذا الصدد لا بد من اعادة التذكير بأن
اكثر من دولة عربية ترتبط بعلاقات واتفاقات اقتصادية مع السوق المشتركة ، وبناء على
اتفاقية ياوندة (١١٠) .

ان الحديث عن صناعة اسرائيلية ، هو حديث عن سوق المواد الخام .٠٠ وبدون مواد
خام مستوردة لا يمكن ان تستمر الصناعة الاسرائيلية نظرا لفقر فلسطين في المواد
الخام .٠٠ ولذا فان ٧٦٦٪ من واردات اسرائيل هي من المواد الخام ، اي ٣١٩٦ مليون
دولار ، من اصل اجمالي واردات تبلغ ٤١٧١٣ مليون دولار سنة ١٩٧٥ . وبهذا تكون
أوروبا قد تمهدت توفير المواد الخام لاسرائيل بعد سنة ١٩٦٥ بعد ان تعهدت ببناء المصانع
قبل العام المذكور .

الواردات من دول غير مصنفة :

الاعتبارات التي كانت وراء تغييب المعلومات الخاصة بالهجرة الى اسرائيل وبالبيانات
الخاصة بواردات اسرائيل من السوق المشتركة ، توضح لنا سر الـ ٧٦٣ر٨١١ مليون
دولار الخاصة ببلدان غير مصنفة والتي هي دول مصنفة اقتصاديا ولكن ظروفها غير
اقتصادية هي التي الغت تصنيفها .

فيما لو استبعدنا الاسباب التقنية التي تكون سبب عدم التصنيف ، فلا يبقى امامنا الا
البحث عن اسباب غير فنية . وهذا لن يأتي إلينا الا من خلال رصد ومقارنة الظواهر
الاقتصادية الاسرائيلية . ومحاولة استخلاص ما يمكن استخلاصه من نتائج .

في البداية تستوقفنا ظاهرة هبوط واردات اسرائيل سنة ١٩٦٧ (٧٧٥ر٠٥٠ مليون) بالقياس
لوارداتها سنة ١٩٦٦ (٨٣٤ر٩٤٠ مليون) ب ٥٩ر٨٩٠ مليون دولار (١١١) وهو عام
نافر وشاذ في كل تاريخ واردات اسرائيل . والقاعدة كانت هي في الارتفاع المضطرب
بواردات اسرائيل . (راجع الجدول) . السبب واضح وهو ان المناطق المحتلة ١٩٦٧